

تقرير اجتماع لجنة الإشراف

تاريخ الاجتماع:

الأربعاء 17 نونبر 2021.

مكان الاجتماع:

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

المشاركون:

- السيد أحمد لعمومري، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- السيدة سارة العمراني، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- السيدة وئام المستمد، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- السيد طارق النشناش، مبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة؛
- السيد عبد العزيز الهواري، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- السيد يوسف استوح، وزارة العدل؛
- السيدة بنكرين منى، الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية؛
- السيدة هاجر شرقاوي، الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية؛
- السيد حميد بنشريفة، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛
- السيد عبد النبي البرانصي، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (قطاع التربية الوطنية)؛
- السيد اسماعيل بلفلاح، وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- السيد رشيد الأعوج، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛
- السيد عبد العالي كوكبي، وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة؛
- السيد أحمد السباعي، جمعية برلمانيون مغاربة ضد الفساد؛
- السيد سعيد شكري، الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة؛
- السيدة نادية احماتي، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب؛
- السيدة هدنة بناني، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب؛
- السيد محمد النايع، جمعية حركة بدائل مواطنة؛
- السيد محمد العوني، منظمة حريات الاعلام والتعبير – حاتم؛
- السيد سعد بنكيران، الفضاء الجمعوي.

الهيئات التي لم تشارك في الاجتماع:

- ممثلة وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية)؛
- ممثل وكالة التنمية الرقمية؛
- ممثل رئيس نادي قضاة المغرب؛
- ممثل الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة - ترانسبرنسي المغرب؛
- ممثلة المنتدى المغربي للصحافيين الشباب.

جدول أعمال الاجتماع:

- تقدم إنجاز الالتزامات المندرجة في خطة العمل الوطنية 2021-2023؛
- المعايير الجديدة للمشاركة والإعداد المشترك لمبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة.

النقاط المتداولة:

1. تقدم إنجاز الالتزامات المندرجة في خطة العمل الوطنية 2021-2023:

من خلال مداخلات مختلف ممثلي القطاعات والهيئات والمؤسسات العمومية المكلفة بتنزيل خطة العمل الوطنية للحكومة المفتوحة للفترة 2021-2023، تمّ التأكيد على استمرار الالتزام بتنفيذ كافة الأنشطة المتعلقة بالالتزامات المندرجة في هذه الخطة، وذلك رغم اعتماد برنامج حكومي جديد، حيث أن كافة الالتزامات تم إدراجها في إطار الاستراتيجيات ومخططات العمل القطاعية.

وفي هذا الإطار تمّ الشروع في تنفيذ الأنشطة المبرمجة برسم سنة 2021، وذلك وفقا للأجندة المتفق عليها.

2. المعايير الجديدة للمشاركة والإعداد المشترك لمبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة:

بمناسبة مرور 10 سنوات على إحداث مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، قامت المبادرة بإطلاق مشاورات عمومية من أجل تجويد معايير المشاركة والإعداد المشترك المعتمدة. وفي هذا الإطار، قام منسق المبادرة بمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط بعرض المعايير الجديدة والمتعلقة بـ:

- خلق فضاءات وآليات للحوار المستمر في مختلف أطوار خطة العمل؛
- تكريس مفهوم المسؤولية المشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني في صياغة وتنفيذ خطط العمل؛
- تشجيع الطموح والابتكار في وضع خطط العمل؛
- تكريس فهم واضح للشروط المتعلقة بالمشاركة والإعداد المشترك؛
- تيسير تقييم مدى احترام الشروط لتعزيز المساءلة والتعلم؛

وفي نفس السياق وبعد تقديم مجموعة من التوجيهات والأمثلة حول النقاط الخمسة السالفة الذكر، قام السيد ممثل المبادرة بعرض التوصيات الخاصة بتنزيل المعايير الجديدة على مستوى ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب. وتتجلى هذه التوصيات فيما يلي:

- مأسسة ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب؛
- تطوير قواعد لجنة الإشراف للسماح بالشمولية المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني وتمكين مشاركة مختلف الفاعلين كتوفير آليات لإشراك باقي الفاعلين (أكاديميين، القطاع الخاص)؛
- تشجيع مشاركة الفئات الهشة؛
- تيسير المعلومات للأشخاص ذوي صعوبة السمع والبصر؛
- تمكين العموم من تتبع والتعليق على تقدم تنفيذ الالتزامات؛
- القيام بنشر تقرير سنوي للتقييم الذاتي مع القيام بالتشاور العمومي حول التقرير.

3. نقاط أخرى:

- تهئية القطاعات العمومية على تفاعلها مع المقترحات التي تم تجميعها خلال فترة الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية؛
- الإشادة بانضمام قطاعات حيوية وذات أولوية لورش الحكومة المنفتحة كالصحة والتعليم والعدل والتضامن، إضافة إلى الجماعات الترابية؛
- اقتراح مراجعة الخطة الحالية لتعكس أكثر الجهود المبذولة خلال فترة الإعداد المشترك؛
- اقتراح برمجة الإعداد المشترك لخطط العمل الوطنية بالتزامن مع فترة التحضير لإعداد الميزانيات القطاعية؛
- ضرورة مأسسة الحوار في السياسات العمومية بصفة عامة ليكون هناك تأثير مستدام؛
- التأكيد على ضرورة العمل في لجان موضوعاتية من أجل ضمان إشراك كفاءات وخبرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين حسب الاختصاص؛
- ضرورة تكثيف التواصل حول ورش الحكومة المنفتحة، وتبني آليات جديدة للوصول لفئات أكبر، لا سيما الشباب؛
- ضرورة تنسيق الجهود لضمان الالتقائية بين البرامج الوطنية والمحلية للحكومة المنفتحة؛
- مساهمة المغرب في القمة العالمية للحكومة المنفتحة لسنة 2021.

النقاط المتفق عليها:

- اقتراح خارطة طريق لتنزيل المعايير الجديدة لمشاركة والإعداد المشترك لخطط العمل، وتقاسمها مع أعضاء لجنة الإشراف قصد إغنائها؛
- إمكانية إدراج بعض الملاحظات الطفيفة على خطة العمل الوطنية الحالية؛
- الإبقاء على خطة العمل الوطنية الحالية نظرا لصعوبة إدراج مشاريع جديدة بعد المصادقة على قانون المالية والبرامج القطاعية؛
- ترصيد المقترحات التي لم يتم إدراجها في الخطة الحالية على مستوى الخطة القادمة، مع الشروع في الإعداد لها بفترة زمنية مسبقة كافية؛
- تكثيف الجهود من أجل مأسسة ورش الحكومة المفتوحة بالمغرب.